

Distr.: General
16 March 2010
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طياً لعلمكم رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة القاضي باتريك روبنسون (انظر المرفق).

وفي هذه الرسالة، يلتبس السيد روبنسون أن يؤذن بأن يواصل القاضيان المخصصان السيدة كيمبرلي بروس (كندا) والسيد أولي بيورن ستول (النرويج) العمل في المحكمة الجنائية الدولية حتى آخر أيار/مايو ٢٠١٠، لئتمكنا من الانتهاء من البت في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرون.

وكان مجلس الأمن قد قرر، في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن يواصل القاضيان كيمبرلي بروس وأولي بيورن ستول العمل لغاية إتمام قضية بوبوفيتش، رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأحاط المجلس أيضاً علماً باعتزام المحكمة الجنائية الدولية إتمام القضية قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. ويقول السيد روبنسون إنه نظراً لعوامل غير متوقعة تتصل بحجم قضية بوبوفيتش وتعقدها، فقد أرجئ النطق بالحكم إلى نهاية أيار/مايو ٢٠١٠.

وبناء على ما تقدم، فمن الضروري الحصول على موافقة كل من مجلس الأمن، الهيئة المشرفة على المحكمة، والجمعية العامة، الهيئة التي تختار قضاة المحكمة، ليتسنى للقاضيين بروس وستول العمل حتى إتمام قضية بوبوفيتش رغم انتهاء فترة ولايتهما.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض رسالة السيد روبنسون على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

[الأصل: بالإنكليزية]

يشرفني أن أشير إلى الجلسة العامة ١١٦ لدورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي تم فيها انتخاب ٢٧ قاضيا مخصصا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة ولاية مدتها أربع سنوات، وأشير أيضا إلى القرارات ١٨٣٧ (٢٠٠٨)، و ١٨٧٧ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٠ (٢٠٠٩) التي اتخذها مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على التوالي.

فقد قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩)، أن يُسمح للقاضيين كيمبرلي بروس (كندا) وأولي بيورن ستول (النرويج) بإتمام قضية بوبوفيتش وآخرون، رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأحاط المجلس أيضا علما باعتزام المحكمة الدولية إتمام القضية قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. وأود أن أبلغكم بهذه الرسالة أنه، نظرا لعوامل غير متوقعة تتصل بحجم قضية بوبوفيتش وآخرون وتعقدها، فقد أرجئ إصدار الحكم ولن يُنطق به قبل نهاية أيار/مايو ٢٠١٠.

وبناء عليه، فقد بات من الضروري التماس تمديد أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٠٠ (٢٠٠٩) لتمديد ولايتي القاضيين بروس وستول، كي يتسنى لهما إتمام مهمتهما في هذه القضية ويتمكنا من مواصلة العمل إلى ما بعد مجموع فترة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا ثانيا من القانون الأساسي للمحكمة الدولية.

وقد بات أيضا من الضروري التماس تمديد أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٠٠ (٢٠٠٩) لأن المحكمة الدولية ستواصل الاحتفاظ بعدد كلي من القضاة المخصصين يتجاوز الحد القانوني إلى غاية إصدار الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرون.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسائل على نظر مجلس الأمن على وجه الاستعجال.

(توقيع) القاضي باتريك روبنسون

الرئيس